هوية رجال الإفتاء في ليبيا، فقهاً، عقيدة، سلوكاً

أ. خالد محمد بن سعيدان/جامعة طرابلس/كلية التربية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد

فهوية علمائنا بتنوع تخصصاتهم وميلوهم ليست وليدة لحظة أو عقد من الزمان أو قرن، بل هي صبغة مورّثة من أسلفاهم بأسانيدهم كابراً عن كابرٍ، فلا يخفى على أحد من الدارسين لتاريخ الفقه وتاريخ العقيدة أو الدارسين لكتب التراجم والموسوعات بأنّ علماءنا كانوا في السائد هم على مذاهب أهل السنة التي انتشرت غربا وشرقاً، المجمع على صحتها وقوتها وأصولها وفرعها، فهم في العقيدة على مذهب الإمام الأشعري، وفي الفقه فهم على مذهب عالم أهل المدينة الإمام مالك بن أنس، وفي التصوف فهم على مشرب الإمام الجنيد، رضي الله عنهم جميعاً، وأجمل ما قيل في هذا المعنى ما قاله العلامة ابن عاشر في المرشد المعين:

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك

وانطلاقاً من هذه القاعدة الجليلة، سأتكلم عن رجال الإفتاء في بلادنا، مع نقل لبعض رجال الإفتاء من المذهب الحنفي؛ وذلك لأنهم كانوا على رأس الإفتاء لقرون، وبما أن الإفتاء الرسمي في بلادنا انحصر فيما وقفت عليه -مع ندرة المراجع وتبعثرها في الخزائن الخاصة وكثير منها مازال حبيسها-، في الفقه الحنفي والفقه المالكي، فسأتكلم على رجال الفتوى من الفقه المالكي لسواده في بلادنا، وعن رجال الفتوى من الفقه الحنفي لأنهم مارسوه في بلادنا، وأعتذر عن رجال الفقه الإباضي لعدم وقوفي على رجاله المفتين رسمياً فيما اطلعت عليه من المراجع والمصادر، وسيكون البحث في ثلاث نقاط هي:

1- ترجمة للمفتين مع إدراج تاريخ توليهم لهذا المنصب.
2- إثبات عقيدتهم الأصولية، وذلك من خلال ما نقله تلاميذهم، أو ما ورد في مؤلفاتهم، أو فتاواهم.
3- ذكر الطريقة السلوكية التي كان عليها وعلى من أخذوها إن أمكن للمفتين المترجم

لهم.

وفي الخاتمة بإذن الله سنتعرف على هوية رجال الإفتاء في بلادنا فقهاً، وعقيدة، وسلوكاً.

إشكالية البحث:

تأتي هذه الورقة من أجل التعريف بهوية رجال الإفتاء في بلادنا العزيز ليبيا، من هم؟ وما مذهبهم ومنهجهم وعقيدتهم؟

منهج البحث:

فرضت التراجم نفسها على هذه الورقات، فمن أجل التعريف بالمفتين نحا بنا السياق لأن يكون أكثرُ البحث تراجم للسادة العلماء، وبذلك تكون الدراسة كالتالي:

تمهيد: ذكرت فيه بسطة تاريخية عن بعض ما تعرضت له بلادنا من فتن وحروب قد تؤدي إلى انسلاخ أهلها من هويتهم، وكيف تعاملوا مع تلك الظروف، وكيف انصهر الاختلاف بين أفراد البلاد من غير ضرر ولا فتن، ثم ذكرت أمثلة لهوية رجال الإفتاء من السادة المالكية، وأخرى لهوية رجال الإفتاء من السادة الحنفية، وختكت بحثي بأهم النتائج.

تمهيد:

الحمد لله الذي أصبغنا بالإسلام، وجعلنا خلفاً لسلف تربوا وانتهجوا سبل الرشاد، فانطبع في وجدانهم كمال الإيمان، وأصبحت هويتهم ظاهرةً للعيان، فكانوا على المنهج النبوي أصولاً وفروعاً وتربية، فمن خالطهم من غيرهم عرفهم كما هم عليه، فلم يكونوا متفردين عن جيرانهم، بل هم منهم وإن طالت المسافة، فحافظوا على هويتهم الدينية وأورثوها لمن بعدهم دون تكلف وعناء، بل كان انسياباً كجريان الجداول بالماء، لا يعكر عذبها شائب ولا حائل ولا غثاء، وكلما أراد مفسد كدر صفوها لم يفلح ولا تحقق له رجاء، فهي معين زلال شديد الصفاء.

وربما تتغير الهوية الدينية والثقافية للأوطان بدخول مؤثر قوي ثقافي أو حكم سياسي، ويقابله أيضاً ضعف شديد ثقافي وانتماء وطني لأهل البلاد وسكانه، وهذا كثير ومشاهد في تاريخ الأمم والبلدان، والناظر في تاريخ بلادنا يجد أنها تعرضت لهجوم ثقافي يسانده حكم سياسي ضيق على الناس في أمر دينهم ومنهجهم ومذهبهم، ومن أشهر تلك الهجمات

اثنتان:

الأولى: عندما استولى العبيديون على بلاد طرابلس وأجبروا الناس على اتباع المذهب الشيعي الفاطمي.

الثاني: استلمت منظمة فرسان مالطا -منظمة دينية صليبية- كرسي طرابلس بعد تشاور طويل سنة 1530م[1] فاستلموها خراباً من الأسبان بعد هجومهم عليها "في 25 يوليو 1510م"[2].

وعلى الرغم من العذاب الذي وصل لحد القتل لمن يصلي ركعتي الضحى والتراويح أيام حكم العبيدين، ورغم القهر وعدم إدارة البلاد من إدارة سياسية وإدارية لأكثر من أربعين سنة في فترة فرسان مالطا، إلا أن الهوية الدينية ظلت ثابتة راسخة في عقول ووجدان أهل البلد، فلم ينسلخوا من دينهم الحنيفي، ولم يبدلوا مذهبهم المالكي الذي عرفوه من "تلاميذ الإمام وهم علي بن زياد الطرابلسي دفين تونس سنة 183هـ، ومحمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي وغيرهم"[3]، وظل لسانهم رطباً بقراءة الإمام نافع بروايتيها قالون وورش، ولم يشككهم أحد في سلامة العقيدة التي كانت منهج الصحابة والتابعين وتابعيهم، والذي جمعها ورتب مسائلها ونقل نصوصها الإمام أبو الحسن الأشعري، وهم على ما تربوا عليه سلوكاً جنيداً مقتدين بأسلافهم من أمثال الشيخ عبد الله الشعاب (ت 243هـ)[4]، والشيخ أبي نزار خطاب البرقي (ت 373هـ)[5]، ولم تكن لأهل العلم والإفتاء هوية منفصلة عن هوية أهل البلد، وإن القارئ في عصرنا هذا ليعجب كل العجب وهو يقرأ في كتب الرحلات عن أوصاف أهلنا وأجدادنا خاصة من القرن العاشر وما بعده، فما قالوه وما حبروه لجليل جميل، وبهذا أنقل بعض ما ساقه في حقهم العلامة العياشي في رحلته: (... إلى ما جمع لأهلها الأوصاف، وجميل الأنصاف، وسماحة على المعتاد زائدة، وعلى المتعافين بأنواع المبرة عائدة، ولا تكاد تسمع من واحد من أهلها لغواً إلا سلاماً، ولو لمن استحق ملاماً، سيما مع الحجاج الواردين، ومن انتسب إلى الخير من الفقراء العابدين،

1- ينظر: طرابلس تحت الحكم الأسبان وفرسان مالطا، ص52-53، بتصرف.

2- المصدر السابق، ص15.

3- ينظر: الجواهر الإكليلية، ص34-43.

4- ينظر: المنهل العذب، ص54.

5- ينظر: المصدر السابق، ص73.

فإنَّهم يبالغون في إكرامهم، ولا يؤلون جهداً في إفضالهم وإنعامهم ...)[1]

فلا يخفى على أحد من المتخصصين أو من العامة أن بلادنا مالكية المذهب، وأن علماءَها يدرسون ويدرّسون هذا الفقه في زواياها ومدارسها وجوامعها، ومع دخول البلاد تحت حكم الخلافة العثمانية أصبح مذهب السادة الحنفية مذهباً رسمياً، وذلك لحاجة الوالي وحاشيته لهذا المذهب المتبع أو الملزم إفتاء وقضاءً، مع وجود نائب مالكي يفصل بين الناس في معاملاتهم وأحوالهم الشخصية، وكذلك مفتٍ مالكي، فمن أراد فتوى أو قضاء على مذهب الإمام أبي حنيفة فله ذلك، ومن أرادهما على مذهب الإمام مالك فله ذلك، حتى صدور القانون الجديد في وقت الاحتلال الإيطالي "بأن القاضي الشرعي يحكم حسب مذهب الإمام مالك، إلا إن كان المدعى عليه مقلداً مذهباً آخر، وطلب الحكم منه على مذهبه، وهذا ما جاء في المادة الثانية من أمر الولاية المؤرخ 1925/3/31م، رقم 4435، والمادة الخامسة عشرة من الأمر الملوكي المؤرخ 1923/8/27م، رقم 2484."[2]

وهذا العارض دخل في نسيج الهوية التاريخية والثقافية والدينية لبلادنا دون ضرر ولا إضرار، بل انصهر الفكر والمذهب والدم في بعضهما بعضاً، وأخذ علماء المالكية على الحنفية، وأخذ الحنفية عن المالكية دون غضاضة ولا نفار، فمثلاً كان للشيخ مفتي المالكية محمد بن مساهل اثنان من الطلبة وكانا على مذهب الحنفية، (وزوجهما الشيخ ابنتيه، فلم يزل حالهما في الرقي إلى أن تولى أكبرهما فتوى الحنفية)[3]، كما أخذ أشهر المالكية من رجال القرن الرابع عشر مثل: الشيخ محمد الضاوي[4]، والشيخ محمد العالم الكراتي[5]، والشيخ عبد الرحمن البوصيري[6]، والشيخ مختار الشكشوكي[7]، عن مفتي الحنفية محمد كامل بن مصطفى، وأيضاً آخر مفت للحنفية في بلادنا الشيخ إبراهيم بن مصطفى باكير "كان من شيوخه الذين تتلمذ عليهم الشيخ نصر القمي من أكابر علماء المالكية، والشيخ

1- الرحلة العياشية، ص 135.

2- ينظر: ملخص الأحكام الشرعية، ص380-381.

33- ينظر: الرحلة العياشية، ص 139.

4- ينظر: أعلام ليبيا، ص380.

5- ينظر: جريدة الرقيب العتيد، ص1.

6- ينظر: أعلام ليبيا ص213.

7- ينظر: محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا، ص140.

أحمد بن عبد السلام مفتي المالكية، والشيخ محمد بن موسى مالكي المذهب أيضاً"[1].

أمثلة لهوية رجال الإفتاء من السادة الحنفية:

الشيخ العلامة مفتي الحنفية محمد بن شعبان الطرابلسي الحنفي الملوي طريقة صاحب التآليف الباهرة، قدم القسطنطينية في عام 1016هـ وتناظر مع علمائها فظهرت مزيته وروعي حقه، وأقبل عليه شيخ الإسلام "صنع الله أفندي بن جعفر" وأعطاه قضاء بلده باعتبار الطريقة المولوية الصوفية-نسبة إلى مؤسسها جلال الدين الرومي- وأضاف إليه الفتوى والتدريس، قال في خلاصة الأثر: وفتاويه كلها مسلمة، وتقلد منصب الإفتاء من سنة 1016هـ إلى أن توفي سنة 1020هـ[2].

والمتمعن فيما فعله شيخ الإسلام صنع الله أفندي يرى أن الثقة رجحت الشيخ محمد بن شعبان مفتياً على طرابلس، والثقة جاءت من أن شيخنا من أهل التصوف من مريدي الطريقة المولوية، فلما ظهر علماً على مناظريه، مع تصوفه المشهور، كان أحق الرجال بهذا المنصب الأمين.

ومن الحنفية أيضاً الشيخ أحمد بن أحمد الشكري الجزيري، "المدرس في جامع شايب العين بسوق الترك، المنتظم في السلك الوظيفي عضواً في مجلس الإفتاء، ثم رئيساً للمفتين في الفترة من (1259-1264هـ)، ثم فوض له القضاء"[3]، وقبل أن يكون مفتياً بعام التقى فضيلته بالمصلح والمربي الصوفي المشهور الشيخ محمد بن علي السنوسي (ت)، ولم يفوت مفتينا الفرصة بأن يطلب الإجازة منه، فأجازه الشيخ السنوسي بمروياته في كتب التفسير والحديث وغيرها، وأجازه في عدة طرائق صوفية، وهي أربعون منها: الطريقة القادرية، والرفاعية، والشاذلية، والصديقية، والقشيرية، والنقشبندية، والزروقية، والناصرية، والمدنية[4]، وساق أسانيدها في خاتمة الإجازة[5].

ومنهم العلم الشهير الذي دانت له البلاد ثقافة وتدريساً وفتوى مفتي الحنفية الشيخ محمد كامل بن مصطفى بن محمود الشاذلي الزاوي، تولى الإفتاء من عام 1311 إلى

1- ينظر: أعلام ليبيا، ص58.

2- ينظر: خلاصة الأثر، ج3، ص474-475، وينظر: المنهل العذب ص 228.

3- ينظر: سجلات محكمة طرابلس الشرعية ص97.

4- ينظر: إجازة السنوسي للشكري، لوحة رقم (5).

5- المصدر السابق، لوحة (18-28).

1315هـ، اجتمع حوله الطلاب والأعيان، "درس ودرّس في مدرسة عثمان باشا ومدرسة أحمد باشا وكان صاحب كرسي الحديث في جامع قرجي"[1]، ولا يحتاج الباحث منا وقتاً طويلاً، ولا بحثاً دقيقاً، لمعرفة هوية الشيخ الدينية، فعندما أشرف على طباعة كتابه الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية، صدّر كتابه بعد الحمدلة والصلاة على الرسول -صلى الله عليه وسلم- (فيقول العبد الفقير محمد كامل بن مصطفى بن محمود الطرابلسي الحنفي الأشعري الشاذلي)[2]، وقد استفتح مسائل الكتاب بمقدمة في مسائل العقائد وما يناسبها، جمع فيها خمساً وعشرين مسألة سئل عنها فأجاب فيها بما يوافق عقيدة أهل السنة الأشاعرة.

فقد أخذ الطريقة السنوسية على مريدي الشيخ محمد بن علي السنوسي، حيث صرح بذلك في كناشه المجموع: (الحمد لله، وقد منَّ الله تعالى عليّ بالاجتماع بالعالم الفاضل السيد الورع الكامل الولي الصالح سيدي عبد الله السني، الذي هو من خلفاء الأستاذ الأكبر والقمر الأنور الشيخ سيدي محمد السنوسي مراراً عديدة، وفي الاجتماع الواقع سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف لقنني ذكر الطريق الشاذلية، وألبسني الخرقة، وناولني السبحة، وأطعمني الأسودين التمر والماء، وأجازني بالطريق المذكورة وبغيرها من الطرق الأربعين التي احتوى عليها السلسبيل تأليف الشيخ السنوسي المذكور، وأجازني بجميع الكتب والعلوم التي احتوى عليها المنهل الرائق تأليف الشيخ المزبور بجميع مسموعاته ومروياته إجازة عامة مطلقة تامة بعد أن قرأت عليه الأوليات، وهو يسمع، ولمدة كم سنة مات الشيخ عبد الله المذكور عليه سحائب الرحمة والرضوان)[3]، ولم يكتف مفتينا بالأخذ عن شيخه السني فقط، بل زاد واسطتين من تلاميذ السنوسي فقد قال: "وممن أجازني بما في المنهل والسلسبيل المذكورين الشيخ سيدي محمد الطاهر الغدامسي، والشيخ سيدي الحاج أبو القاسم العيساوي، وأجازني الشيخ الطاهر المذكور بكتاب الشفا للقاضي عياض مناولة عن شيخه الأستاذ الشيخ السنوسي المذكور عن شيخه سيدي أحمد بن إدريس عن شيخه شمهروس الجني عن سيد الخلق -صلى الله عليه وسلم-".[4]

1- ينظر: أعلام من طرابلس ص178، بتصرف.

2- الفتاوى الكاملية، ص1.

3- الشيخ محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا، ص76.

4- ينظر المصدر السابق، بالصفحة.

كما كان الشيخ حريصاً على الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وتكريماً لهذه المناسبة كان بيته مقصداً لطلبة العلم والمدّاح والأعيان ورجال الدولة، لأزيد من أربعين عاماً في بيته العامر، ونقلت جريدة الترقي هذا الخبر: (وتلي المولد الشريف النبوي بغاية التعظيم، وكمال الوقار، ثم صار ختام الحفلة بالأدعية الخيرية لصاحب المقام الأسنى، والخلافة العظمى، ثم دارت المرطبات، وخرج الجميع داعين بطول العمر لحضرة الشيخ المومى إليه، أبقاه الله للعلم آمين) [1].

إذا كان هذا العلم وأبرز المفتين، ونخر المتعلمين، لم يجد غضاضة وهو في سن النضوج في أن يأخذ الطريقة ويلبس الخرقة، بل كان سيره سير أسلافه من المفتين من قبله، طاعة لله ورسوله، ناصحين للمؤمنين، نشروا العلم محبة وكرامة، ووصلوا إلى علوم وقدر من المعرفة لم يصل إليه كثير من المتصدرين اليوم، ومع هذا نجدهم متمذهبين بأحد مذاهب أهل السنة المشهورة، وهم على عقيدة أهل السنة الأشعرية أو الماتريدية، وعلى مذهب أهل التربية والسلوك تصوفاً.

أمثلة لهوية رجال الإفتاء من السادة المالكية:

ومن المشهورين الشيخ محمد بن أحمد بن مساهل، قال عنه الزاوي: "العالم الجليل الأستاذ الفقيه الصالح من علماء طرابلس، ولد بها، وتفقه فيها على أساتذة عصره، وروى بها وروي عنه، وكان حريصا على لقاء الوفود للأخذ عن أهل العلم منهم، وكان من الحفاظ الثقات، والمحدثين الرواة، وكان عالماً بالفقه، عليه سيما الصالحين، ولم تكن له رحلة لطلب العلم.

قال صاحب الرحلة الناصرية: ولما أعفي من الإفتاء لزم بيته ومسجده لقراءة العلم ونفع المسلمين، وشيخه في الطريقة الشيخ محمد الصيد، وكان يذهب إليه في الهنشير كل يوم جمعة ليصليها معه"[2]، "ولم يزل على ذلك منذ أربعين سنة يذهب ضحى إلى الهنشير، فيصلي الجمعة ويدرّس هناك في مسجد الشيخ إلى أن يصلي العصر ويرجع إلى المدينة، ولا يترك ذلك دائماً"[3].

---

1 -المصدر السابق، ص114.

2- ينظر: أعلام ليبيا، ص321-322، بتصرف.

3- ينظر: الرحلة العياشية، ص 138، بتصرف.

لقيه العياشي وذكر: أن ولايته للفتوى بلغت الأربعين عاماً، وله مع ذلك ميل قوي إلى طريق القوم، وقد أخذ الطريق عن ولي الله بلا نزاع، بين تلك البقاع، سيدي محمد الصيد، الذي أخذ الطريق عن سيدي عيسى بن محمد التلمساني المشهور بأبي معزة، وهو عن الولي الكبير والعلم الشهير سيدي أبي عمر القسطلي المراكشي[1].

ومنهم سليل العلماء المفتين محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله المكني، فقيه متصوف، كان المفتي لطرابلس لقرابة اثنين وأربعين عاماً، التقى به في هذه المدة الطيبة جماعة من علماء المغرب وهم في رحلة الحج المبارك، منهم:

العلامة الحسن بن مسعود اليوسي عندما دخل طرابلس وهو قافل من الحجّ في الثامن عشر من شعبان 1101هـ التقى بالشيخ، بل استبقاه الشيخ ضيفاً عنده في داره بالمنشية[2]، وقد استجاز شيخنا العلامة اليوسي في العلم والطريقة شعراً حيث قال:

أيا شيخنا اليوسي يا شيخ وقته وعمدة أقطاب الوجود بذا الدهر
مقيد هذا المكني محمداً محبكم سراً وفي ظاهر الأمر
يؤمل منكم أن تجيزوه بالذي رويتم ورُوِّيتم من العلم والذكر[3]

وقد استجاب الشيخ الحسن بن مسعود اليوسي لطلب الإجازة وأجازهم شعراً بخمسة عشر بيتاً اخترت منها هذه الأبيات:

1- ينظر: الرحلة العياشية، تحقيق: د. سعيد الفاضلي، و د. سليمان القرشي ص 137، بتصرف.
2- ينظر: الرحلة اليوسي، ص91.
3- ينظر: المصدر السابق، ص93.

محمد المكني ابن عالم عصره محطّ رحال الفاضلين مدى الدهر
وقد بلغت تلك المعاني كأنها حلي زانها الصواغ من خالص التبر
أجزت لكم في كل ما قد رويته وما قلت قبل من نظام ومن نثر
على شرطها المعتاد في كل دورة من الفهم والتحصيل والصدق في الذكر[1]

والذكر المقصود في أبيات الإجازة أوراد التصوف، وهو ما ناسب قافية الراء في طلب الإجازة وفي الإجازة.

وكذلك التقى به صاحب الرحلة الناصرية سنة 1122هـ، وهو مازال مفتياً كما صرّح عند رجوعه من الحج في غرة جمادى الآخرة، وفي مستهل رواحهم أشار إلى أن الشيخ محمد بن مقيل يكون ابن أخته[2].

وفي سنة 1139هـ التقاه ابن الطيب ووصفه بالمفتي محمد المكني، وفي المقابل وصف ابن الأخت ابن مقيل بالمفتي صاحب الفتاوى العلمية[3].

وابن الأخت المشار إليه من قبل الرحالة أحمد ابن ناصر الدرعي وابن الطيب هو مفتي المجلس الشرعي محمد بن محمد بن محمد بن مقيل[4]، كان أبوه مفتي طرابلس في الفترة من 1081هـ إلى 1100هـ ونقل له تلميذه عبد السلام بن عثمان فتاوى في كتاب تذييل المعيار، وقد استل الدكتور جمعة الزريقي هذه الفتاوى من التذييل ومجموعها 358 فتوى[5]، ووضعها في كتاب سماه: فتاوى العلامة الشيخ محمد بن محمد بن مقيل الكبير مفتي طرابلس الغرب.

ومن المفتين الشيخ يوسف بن محمد المسلاتي المفتي لواحات جالو وأوجلة، وكان

1 -ينظر: المصدر السابق، ص95-96، بتصرف.

2- ينظر: الرحلة الناصرية ص 662.

3- ينظر: رحلة ابن الطيب ص 115.

4- ينظر: آفاق ووثائق، ص14.

5- ينظر: فتاوى العلامة الشيخ محمد بن محمد بن مقيل الكبير، ص54.

تعيينه بأمر من المشيخة الإسلامية بعد الامتحان وكان ذلك في ذي القعدة عام 1328هـ نوفمبر 1910م، وجاءت التزكية من نحو من ثلاثين إمضاء من الوجوه والأعيان، وعقبه توقيع أعلام الزاوية السنوسية وشيخها الشيخ السنوسي بن مفتاح وغيره[1].

ولأن الشيخ من مريدي الطريقة السنوسية فلم يتأخر شيخ الزاوية وأعيانها ومريدوها عن تزكية الشيخ مفتياً. وله فتوى أطلعني عليها أحد الأحباب نقل فيها أقوال المذهب من ابن فرحون والمواهب.

ومنهم الشيخ مصباح بن مفتاح البرغوثي مفتياً لقضاء مدينة بني وليد، واستمر شيخنا في هذا المنصب ما يناهز الثلاثين عاماً، إذ تولى هذه الوظيفة في 16/ رمضان 1301هـ واستمر بها إلى أن لقي وجه ربه عام 1331هـ، وقال مختار بن يونس: (لا يوجد بيت في بني وليد يخلو من حكم أو وثيقة بيع وشراء، أو فتوى أو فريضة من إعداده، وجل عمره قضاه في التدريس)[2]، فقد صرح مفتينا عندما نسخ كتاب أم البراهين بهويته التي عُرف بها والتي ارتضاها فقال: (الورفلي نسباً ومنشأً، الأشعري اعتقاداً، المالكي مذهباً)[3]

وختاماً: نجد أن المفتي أحمد المكني هو تلميذ المفتي محمد بن مساهل وتلميذ أبيه المفتي محمد المكني، والأخير أخذ عن أبيه المفتي عبد الله المكني، ومحمد بن مقيل الكبير أخذ عن المفتي أحمد بن محمد بن عبد الله المكني، وأخذ عن ابن مقيل المفتي محمد بن أحمد المكني الحفيد، وأخذ عنه المفتي أحمد بن محمد المكني الحفيد، وعنه أخذ محمد بن مقيل الحفيد، وأخذ عن أبيهما وهما المفتي أحمد بن محمد بن مقيل والمفتي مصطفى بن محمد بن مقيل، فهولاء مفتون على مذهب الإمام مالك أخذ بعضهم عن بعض فقها وعقيدة وسلوكاً.

النتائج:

- إن هوية المفتين في بلادنا ليبيا هي على مذهب السادة الحنفية تبعاً للنظام الإداري للدولة الإسلامية في فترة الحكم العثماني، وعلى مذهب السادة المالكية فقهاً مسلّماً، وأصولاً، وفهماً راسخاً، وعلى مذهب السادة الأشاعرة عقيدة، وعلى مذهب الجنيد

1- جريدة الترقي، السنة الرابعة، العدد (163)، تاريخ 8/ ذي القعدة/1328هـ.

2- علماء الغلابنة وآثارهم العلمية، هامش ص79.

3- ينظر: الشيخ مصباح برغوث (حياته وآثاره)، علي محمد برغوث، ص50.

سلوكاً وطريقة. فلا يوهمنا واهم، ولا يخدعنا مخادع ومدلس بأن الصواب والفقه خلاف ما كان عليه هؤلاء الرجال الأطهار.

- مع اختلاف وجود المذاهب الفقهية والعقدية في بلادنا لم يكن هناك تصعيد وتهييج وتكفير بين أهلها وسكانها، بل كانوا جيراناً يبيعون ويشترون ويتشاركون، وفي الغالب يتزوجون مع حق بعضٍ من أهالينا في حفظ هذا الجانب في عرقهم الخاص بهم.
- حافظ أهل هذه البلاد على هويتهم الدينية رغم القوة السياسية التي أدارت مقاليد البلاد، فهم مالكيّون أشعريون صوفيون.
- إن المفتين الذين شملتهم الدراسة كانوا من مريدي الطرق الصوفية، ولم يكن هذا غريباً ولا عجيباً، ولا كفراً ولا فجراً، بل كانوا ثقات على الدين.

المصادر والمراجع

1. أعلام ليبيا، تأليف: الطاهر أحمد الزاوي، الناشر: دار المدار الإسلامي، الطبعة الثالثة 2004م.
2. أعلام من طرابلس، علي مصطفى المصراتي، الناشر: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الرابعة 1986م.
3. آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، عمار جحيدر،1991، دار العربية للكتاب
4. تذييل المعيار، عبد السلام بن عثمان التاجوري، تحقيق: د جمعة محمود الزريقي، الطبعة الأولى 2008، الناشر: جمعية الدعوة الإسلامية-طرابلس-ليبيا.
5. الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا المالكية، تأليف: ناصر الدين محمد الشريف، الناشر: دار البيارق-عمان-الأردن، الطبعة الأولى 1999م.
6. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المؤلف: محمد أمين بن فضل الله محبي، الناشر: المطبعة الوهبية 1868م.
7. الرحلة العياشية، عبد الله بن محمد العياشي، تحقيق: د. سعيد الفاضلي، و د. سليمان القرشي، الناشر: دار السويدي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى: 2006م.
8. الرحلة الناصرية 1709-1710م، أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي،

حققها وقدم لها: عبد الحفيظ ملوكي، الناشر: دار السويدي-أبو ظبي، الطبعة الأولى 2011م.
9. رحلة اليوسي، لمحمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق: أحمد الباهي، الناشر: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، الطبعة الأولى 2008م.
10. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، محمد عمر مروان، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2003م.
11. الشيخ مصباح برغوت حياته وأثاره، جزء من مطلبات الحصول على الليسانس، كلية الآداب والعلوم بني وليد، إعداد الطالب: علي محمد برغوث، 1998م.
12. طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، تأليف: ايتوري روسي، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الناشر: دار العربية للكتّاب، مارس 2003م.
13. علماء الغلابنة وآثارهم العلمية، تأليف: مختار الهادي بن يونس، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1991م.
14. فتاوى العلامة الشيخ محمد بن محمد بن مقيل الكبير مفتي طرابلس الغرب، جمع وتحقيق: د جمعة الزريقي، الناشر: دار الإفتاء الليبية، الطبعة الأولى 1434هـ-2013م.
15. الفتاوى الكاملية، محمد كامل بن مصطفي، طبعة حجرية، بلا ط و ت.
16. ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، محمد محمد بن عامر، المطبعة الأهلية بنغازي، الطبعة الثانية، 1392هـ1972م.
17. المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد النائب الأنصاري، الطبعة القديمة، والطبعة العربية الأولى 2015م، مكتبة الفرجاني طرابلس-ليبيا.
18. جريدة الترقي، السنة الرابعة، العدد (163)، تاريخ 8/ ذي القعدة/1328هـ.
19. جريدة الرقيب العتيد، السنة (26)، العدد (781)، الخميس 10/ ربيع الثاني/1354هـ.